



مسيرة التنمية وعد أكثر إشراقاً



مسيرة التنمية ... وغدٌ أكثر إشراقاً

لقد حقق الاقتصاد الوطني إنجازات تنموية ملموسة عبر الخمسة وعشرين عاماً الماضية انعكست على مستوى معيشة المواطن، ولكن يبقى البون شاسعاً بين ما تحقق وما نصبو إليه من حياة أفضل لأبناء وطننا الحبيب. إن تحديات المستقبل تفرض علينا بذل الجهد الدؤوب والعمل المتواصل لتسريع عجلة التنمية أملاً في اللحاق بركب الدول المتقدمة.

فما زالت قضية "النمو السكاني" تعوق جهود التنمية وتلتهم ثمارها، فالطلب الاستهلاكي الكبير الناجم عن الزيادة السكانية يولد ضغوطاً تضخمية قد يصعب كبح جماحها، ويمثل إهداراً لمخدرات وطنية كان يمكن توظيفها لأغراض الاستثمار والتنمية، ويلقي أعباءً جسيمة على الموازنة العامة للدولة سواء في تدبير الدعم وشبكات الضمان الاجتماعي أو في توفير خدمات المرافق والبنية الأساسية. فبالرغم من فاعلية جهود برامج تنظيم الأسرة وتزايد الوعي بخطورة المشكلة السكانية، مازال النمو السكاني متسارعاً ولم نفلح بعد في كسر حاجز الـ ٢٪. وحسبنا الإشارة إلى أنه - خلال ثلاثين سنة مضت - تضاعف تعداد سكان مصر المقيمين بالداخل من ٣٦,٦ مليون نسمة عام ١٩٧٦ إلى نحو ٧٢,٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، وأنه خلال العشر سنوات الماضية (١٩٩٦ - ٢٠٠٦) زاد عدد السكان بنحو ١٣,٣ مليون نسمة.

ولنا أن نتصور خطورة المشكلة السكانية إذا استمرت اتجاهات النمو السكاني في المستقبل على نفس الوتيرة، إذ أنه في غضون عشر سنوات قادمة - أي بحلول عام ٢٠١٧ - يصبح التعداد حوالي ٩١ مليون نسمة، بزيادة مطلقة تروبو على ١٨ مليون فرد.



ولذلك، فإن تفعيل جهود برامج تنظيم الأسرة وتكثيف حملات التوعية بخطورة الزيادة السكانية أمور لا غنى عنها لإبطاء عجلة النمو السكاني وخفض معدلات الزيادة لأقل من ٢٪ سنوياً. فلو نجحت المساعي في خفض معدل نمو السكان إلى ١,٧٥٪ لبلغ التعداد ٨٧,٨ مليون نسمة عام ٢٠١٧ (بدلاً من ٩١ مليون نسمة). ولو تراجع المعدل بدرجة أكبر إلى ١,٥٪ لاستقر معه تعداد السكان عند ٨٥,٦ مليون نسمة. بعبارة أخرى، كل نقطة مئوية خفضاً في معدل نمو السكان تعنى تقليصاً قدره ٢ مليون نسمة في التعداد.

ومن ناحية ثانية، فإن قضية "البطالة" مازالت تؤرقنا. فبرغم اتساع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل ونجاح الاقتصاد الوطني في توفير أكثر من ١٠ مليون فرصة عمل إضافية خلال الخمس وعشرين سنة الماضية، إلا أن هناك نحو ٢ مليون فرد في حالة بطالة صريحة بما يعادل ٩٪ تقريباً من حجم القوة العاملة. وإننا لنهدف - من خلال - الإسراع بمعدلات النمو وتوسيع رقعة النشاط الاقتصادي وتأصيل فكر العمل الحر للشباب وتنمية المشروعات كثيفة العمل - أن تفلح الجهود مستقبلاً في استئصال شأفة البطالة دون رجعة.

ويقتضى ذلك - بطبيعة الحال - تكثيف الإهتمام بتنمية المهارات البشرية في الأجل القصير والمتوسط من خلال الارتقاء بمستوى التدريب وتفعيل البرامج الوطنية للتدريب والتشغيل وتأهيل شباب الخريجين، وهو ما يستلزم بدوره تحديث مراكز التدريب وتطوير برامجها وإعداد المدربين، وإنشاء مراكز تدريب مهنية ونموذجية في المحافظات التي لا تتوفر بها هذه المراكز، هذا بالإضافة إلى حصر احتياجات سوق العمل من المهن المختلفة.

أما في المدى الطويل، فإن الأمر يتطلب إعادة هيكلة النظم التعليمية وتطوير منظومة التعليم والبحث العلمي من خلال تطبيق نظم الجودة الشاملة وتفعيل دور التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية ورفع كفاءة النظم المؤسسية ...

ومن ناحية ثالثة، مازالت قضية التفاوتات في الدخل ومستوى المعيشة مطروحة على الساحة بكافة أبعادها الاجتماعية والمكانية، سواء بين فئات المجتمع أو بين الحضر والريف أو بين محافظات الدلتا والصعيد. ويعمق من

خمسة وعشرون عاماً من التنمية



هذه التباينات أنه مازال سبع إجمالي السكان تحت خط الفقر. صحيح أن الجهود التي بذلت منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي قد أفلحت في خفض معدل الفقر من ٢٥٪ إلى نحو ١٥٪، ومن تضيق الفوارق الإقليمية، ومن تحسين دليل التنمية البشرية، إلا أننا نسعى لتحقيق مزيد من التكافؤ - بشقيه الاجتماعي والمكاني - لينعم كافة المواطنين بنصيب عادل من ثمار التنمية.

وعلى المستوى الدولي، فإنه تواجهنا مشكلة "المنافسة الضارية" في ظل "مفهوم العولمة"، وفي ظل التوجه المتزايد نحو إقامة "التكتلات". والقضية ليست قاصرة على تعزيز قدراتنا التصديرية للأسواق الخارجية وإنما تمتد لتشمل درء مخاطر إختراق "الواردات" ونشاط الشركات الأجنبية العملاقة لأسواقنا المحلية تعزيزاً للمنتج الوطني وحفاظاً على مستويات التشغيل، وهي مهمة ليست هينة في ضوء التزاماتنا الدولية في مجال تحرير تجارة السلع والخدمات وانتقالات العمالة ورأس المال.

لقد قطعنا شوطاً كبيراً في مواجهة الاختلالات سالفة الذكر، ولكننا ندرك تماماً أنه لا غنى لقاافلة التنمية عن مواصلة مسيرتها وبذل مزيد من الجهد والعمل الشاق في المرحلة القادمة، والتي سوف تشهد تحديات جسام تفرضها مستجدات العصر، سواء في المجال المعرفي والتقني أو في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

فعلينا دفع عجلة التنمية والانطلاق في معراج النمو السريع للارتقاء لمصاف الدول المتقدمة.

وعلى تنمية قدراتنا التنافسية الدولية وتكوين كيانات اقتصادية قوية قادرة على الإندماج في الاقتصاد العالمي، وعلى مواجهة التكتلات الإقليمية والشركات دولية النشاط.

وعلى التسابق في جني المعارف واكتساب المهارات والتقنيات الحديثة للانضمام لمجتمع "التكنولوجيا والمعلومات".

وعلى الأخذ بأسباب التنمية "المستدامة" للحفاظ على موارد الثروة القومية وتحقيق التوازن بين صالح الأجيال "الحالية" و صالح الأجيال "القادمة".



وعلىنا تفعيل البعد "الاجتماعي" لعملية التنمية وترسيخ مفهوم الوظيفة الاجتماعية لرأس المال وتدعيم

المشاركة المجتمعية في إخراج التطبيق العملي للعقد الاجتماعي الجديد.

وعلىنا ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والإفصاح عن المعلومات في إخراج الإلتزام بقواعد "الحوكمة الجيدة"

لضمان رشادة السياسات والقرارات، وتحسن معدلات الأداء، وتعظيماً للعائد الاقتصادي والاجتماعي.

وإننا لندعو الله - عز وجل - أن تضافر جهودنا جميعاً - أفراداً
ومؤسسات - لمواجهة تحديات المستقبل ولينطلق اقتصادنا في رحاب
التنمية الشاملة محققاً آمال المواطنين نحو غدٍ أفضل وأكثر إشراقاً تحت
قيادة السيد الرئيس محمد حسني مبارك.